

أثر الحروب الداخلية والخارجية على حركة التجارة الداخلية في مصر والشام خلال العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م)

بحث مُقدّم من الطالبة:

سناء محمود فياض بلال

إشراف الأستاذ الدكتور:

خليل الحسين

1448هـ / 2026م

مقدمة:

شكّل العصر المملوكي مرحلة تاريخية متميزة في تاريخ الشرق الأدنى العربي الإسلامي، فقد تداخلت فيه عناصر القوة العسكرية مع الازدهار الاقتصادي الناجم عن التحكم في طرق التجارة العالمية. نجد أن هذا الواقع السياسي واجه سلسلة من الهزات العنيفة طوال

العصر المملوكي تمثلت في جبهتين، جبهة داخلية من الاضطرابات والتمردات المستمرة وأيضاً ثورات العربان التي هددت الامن، وجبهة خارجية في مواجهة مصيرية مع قوى كبرى كالمغول والصليبيين ثم البرتغاليين والعثمانيين، لم يكن هذا المشهد العسكري والسياسي بمعزل عن الوضع المعيشي إذ انعكس إلى صميم الحياة الاقتصادية، وتمثل في انكماش حركة التجارة الداخلية وتخريب الأسواق المحلية واضطراب في حركة القوافل وهو ما تحاول الدراسة رصده وتحليله بناءً على المعطيات التاريخية.

الإشكالية:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة تحديد مدى عمق التأثير الذي خلفته الاضطرابات الداخلية والحروب الخارجية على استقرار الاقتصاد التجاري الداخلي في العصر المملوكي، وقد ظهرت هذه الإشكالية في عدد من التساؤلات التالية:

- 1- كيف أدت الاضطرابات الداخلية والتمردات في تدمير بنية الأسواق وطرق القوافل التجارية؟
- 2- ما هي الآثار الاقتصادية المباشرة التي خلفتها الحروب الخارجية على خطوط الامداد السلعي وحركة الأسواق في الداخل؟
- 3- إلى أي مدى تسببت الإجراءات التي اتخذها السلاطين لتمويل الحروب والتمردات في تدهور النظام النقدي؟

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث في رفد المكتبة التاريخية بدراسة متخصصة تربط التاريخ العسكري بالأنثروبولوجيا الاقتصادية وتاريخ الأسواق، بعيداً عن السرد السياسي البحت للأحداث، وفي

تقديم نموذج تحليلي لكيفية تأثير الأزمات الأمنية والسياسية سواء كانت تمردات داخلية أم تهديدات خارجية على الأنظمة الاقتصادية والمالية للدول في العصور الوسطى، وإيضاح العلاقة الطردية بين الاستقرار السياسي والنمو التجاري.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية: بما أن البحث هو محاولة لفك الروابط الداخلية والخارجية ومعرفة تأثيرها على الأسواق، فقد تحتم رصد مظاهر التخريب والاضطراب التي أصابت الأسواق والمراكز التجارية الداخلية نتيجة التمردات وثورات العربان، إضافة إلى تتبع مسارات القوافل التجارية الداخلية وبيان حجم المخاطر التي تعرضت لها نتيجة تراخي القبضة الأمنية أثناء الحروب، أيضاً تحليل السياسات المالية السلطانية المتخذة وقت الأزمات من احتكار وتغيير عيار العملة والمصادرات وأثر هذه السياسات على التجار المحليين، وأخيراً الموازنة والربط التكاملي بين حجم الضرر الناتج عن الاضطرابات الداخلية والضرر الناتج عن الاضطرابات والتهديدات الخارجية ومعرفة مدى تأثيرها على حركة الاسواق.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي والنقدي وذلك من خلال جمع المادة التاريخية واستخراج النصوص الاقتصادية الواردة في مصادر العصر المملوكي وتحليل ونقد وتفكيك هذه النصوص وربط الحوادث العسكرية بالظواهر الاقتصادية المصاحبة لها لفهم آليات التأثير والتأثر.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات الأدبية الحديثة التي تناولت التاريخ المملوكي وعلاقاته، غير أن هذه الدراسات من قبل الباحثين المعاصرين تباينت في معالجتها للمتغيرات السياسية والاقتصادية

وهو ما يقتضي تصنيفها ومراجعتها لتحديد الفجوة البحثية التي تسدها الدراسة الحالية ومن ضمن هذه الدراسات دراسة للكاتبه غيثاء نافع في كتابها العلاقات العثمانية المملوكية الذي تحدثت فيه عن مسار العلاقات بين القوتين وتحولها من الطور الدبلوماسي إلى الطور الصدامي وقد قدمت دراستها صورة وافية لفهم المناخ العسكري قبيل المعارك الحاسمة بين الطرفين وتمكن البحث من ربط هذا الصدام وإدراك أثره على انكماش حركة الأسواق، كما أن المؤلف نعيم فهمي قدم في كتابه طرق التجارة الدولية الذي ركز فيه على البنية الجغرافية والملاحية لشبكات التجارة وتوزيعها في العصر المملوكي وقد أفادت هذه الدراسة البحث في رصد الخلل الهيكلي الداخلي الذي أصاب الطرق والمحطات نتيجة للتمردات الداخلية والتهديدات الخارجية، أيضاً دراسة قدمتها الكاتبة نادية مصطفى بعنوان العصر المملوكي ضمن سلسلة العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي وفيها رؤية تحليلية شاملة لمكانة الدولة المملوكية في النظام الدولي والتحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي واجهتها الدولة وقد قدمت نظرة وافية في مدى معرفة الاضطرابات الناجمة عن هذه العلاقات والتي تعد المتغير المستقل الأساسي المفسر للآزمات النقدية والكساد في الأسواق الداخلية. أما الدراسة التي قدمها الكاتب الباز العريني في كتابه المغول في تتبعها التمدد المغولي في المشرق الإسلامي والمواجهات الكبرى مع المماليك ساعدت البحث في تحليل النتائج الاقتصادية الكارثية في بلاد الشام وكيف انعكس ذلك سلباً على حركة الإمداد للداخل المصري، ومن أهم هذه الدراسات على الاطلاق مؤلفات البروفسور سعيد عاشور في كتبه: العصر المملوكي والمجتمع المصري وأضواء جديدة ومصر والشام، فقد امتازت هذه الدراسات بالعمق والتحليل في كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأفادت البحث في معرفة الأثر النوعي بين التمرد الداخلي والتهديد الخارجي على القوة الشرائية للتجار.

يتضح من خلال العرض النقدي والتحليلي للدراسات السابقة وجود تباين في اتجاهين الأول: ركز على البعد العسكري والسياسي الصرف بينما الاتجاه الثاني: ركز على البنية

الجغرافية والهيكلية للتجارة الخارجية، ومن هنا تتبلور الفجوة البحثية فقد أغلقت أغلب هذه الدراسات أثر الحروب على الأسواق المحلية كما لم تقم أي منها في الموازنة بين أثر الاضطرابات الداخلية وأثر الحروب الخارجية في تدمير البنية الاقتصادية، وقد عنيت هذه الدراسة في تقديم إضافة علمية جديدة تمثلت في الربط التكاملي السببي وذلك بجعل الحرب والاضطراب الأمني متغيراً مستقلاً ودراسة انعكاسه على حركة الأسواق كمتغير ثابت وتتبع هذا الأثر مادياً ونقدياً على المجتمع المملوكي إضافة إلى تقديم موازنة تحليلية تثبت كيف أن الاضطرابات الداخلية وتحديداً ثورات العريان أشد فتكاً بالتجارة الداخلية من الحروب الخارجية، ومما قدمه البحث صورة واضحة عن الوسائل الاقتصادية القسرية التي لجأت إليها الدولة من إفساد للعملة واحتكار السلع وكيف تحولت هذه السياسات الدفاعية إلى سلاح فتك بالتجارة الداخلية قبل السقوط السياسي للدولة.

ومما سبق يمكن رصد أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة على النحو الآتي:

أوجه التشابه: تلتقي الدراسة الحالية مع الطروحات السابقة في اتخاذ العصر المملوكي إطاراً زمنياً وموضوعياً لها، والاعتماد على نصوص المصادر التاريخية والنقدية ذاتها، فضلاً عن تقاطعها في تحليل البعدين العسكري والسياسي.

أوجه الاختلاف: تتمايز هذه الدراسة عن سابقتها في نقل مركز الثقل التحليلي؛ فبينما ركزت الأدبيات السابقة على العلاقات الدبلوماسية والتجارة الخارجية، تتفرد هذه الدراسة بنشء العمق الداخلي ورصد أثر الاضطرابات وأعمال التخريب المحلية على حركة الاسواق اليومية والقوة الشرائية للتجار

أولاً: الاضطرابات الداخلية في البلاد:

تميزت الحياة الاجتماعية في عصر المماليك بطابع خاص فقد شكلت المماليك التي دخلت وحكمت البلاد وهي غريبة بالأساس عنه وعن عاداته وتقاليده ولم يتأثر هؤلاء المماليك بعادات أهل البلاد التي حكموها فقد كانوا بمعزل عنهم ما دعاهم إلى الإكثار من شراء المماليك لتكون لهم الغلبة والحكم دوماً، وأغلب الوافدين كانوا من أصول متعددة من شبه جزيرة القرم وبلاد القوقاز والقفجاق وآسيا الصغرى وفارس وتركستان وبلاد ماوراء النهر فكانوا خليطاً من الأتراك والشراكسة والروم والروس والأكراد والبلاد الأوروبية اللذين فرضوا وجودهم بعاداتهم وطريقة عيشهم في المأكل والملبس⁽¹⁾، وهذا لا يلغي ما أثرت به الحروب الصليبية في توجيه المجتمع جراء نمو التجارة التي جنوا منها الأموال الطائلة ما دفع سلاطين المماليك لاحتكار بعض التوابل وتشغيل أموالهم بالتجارة التي جمعوا منها ثروات جمّة⁽²⁾ ومن الدلائل على ذلك عند وفاة السلطان برقوق ترك في الخزانة أكثر من ألف ألف دينار من الذهب ومن الغلال والفراء مثله⁽³⁾، ومن هذان المؤشران تبين أول شرارة كانت للثورات الداخلية والحروب الخارجية.

1- الثورات والتمردات:

ساد لدى المماليك اعتقاد عميق بأنهم متساوون وما يميز أحدهم عن الآخر تحليه بالشجاعة والذكاء والمهارة والمقدرة ومن هذا المنطلق فإن جميع المماليك كان لهم يقين تام بحقهم الشرعي في السلطة المعزز له عدم وجود نظام وراثي ولا قاعدة ثابتة تلغي هذا اليقين في اختيار السلطان⁽⁴⁾، وأدى ذلك بدوره إلى تطلع كبار الأمراء إلى هذا الحق وأولهم كان

السلطان سيف الدين قطز (657-658هـ/1259-1260م) ⁽⁵⁾ ما كان ذلك سبباً في كثير من الثورات والفتن داخل البلاد الحقيقة التي حكمت في تاريخ هذه الدولة ⁽⁶⁾ وجعلت أحوالها في اضطراب يرافق موت السلطان أو مرضه أو هزيمة جنوده وما صاحبها من أذى للناس ونهب للمحاصيل وامتناع البيع وارتفاع الأسعار ⁽⁷⁾، والأشد سوءاً منها تولي سلطان جديد الحكم فيظهر منافسوه عدائهم وثورتهم ضده مما يهيئ لتوتر واضطراب وقلق اعتادت عليه البلاد، ومن هذه الأحوال جميعاً وجدت طوائف المماليك بيئة للفتن والهيجان الذي كان يتم التخطيط له في اجتماعات ليلية وفق عصابات سرية ومنها يعثون في الأرض الفساد بعد انتشارهم في الأسواق والطرق ونهبهم للحوانيت وخطف للعمائم وانتزاع الخيول من أصحابها حتى أن أذاهم وصل في أحيان إلى تعديهم على النساء في بيوتهن ⁽⁸⁾.

رافقت حالة الفوضى حياة الدولة المملوكية بكل أحوالها إلى آخر عصر المماليك وذلك في تعاقب السلاطين على الحكم في مدة قصيرة وانتهاء أمرهم إما بالقتل أو السجن أو الخنق مما جعل تولي منصب السلطنة أمراً مرفوضاً لدى كثير من الأمراء لتربطه بكثرة الدماء المباحة ⁽⁹⁾، وقد كان تأثير هذه الأوضاع جلياً على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في عدم الاستقرار جراء ما صاحب هذه الفتن من إغلاق للأسواق وإغلاق التجار حوانيتهم وإغلاق الأبواب التي تفصل أحياء المدن، وما عانى منه الناس من جوع وفوضى وتعطيل لأحوال البلاد ككل ⁽¹⁰⁾.

2- ثورات العربان:

الأعراب قبائل عربية متعددة الأصول والأماكن انتشرت في العصر المملوكي بكثرة، ولم يقبلوا الرضوخ والخضوع لدولة المماليك إذ أنهم ينظرون إليهم نظرة العبيد⁽¹¹⁾.

ومن حجم الإنكار لهم أن أجمعوا أمرهم وأقاموا حاكماً منهم عليهم بذريعة أنهم أهل البلاد وأصحاب الحق بها وعلى هذا الحال ظل وضع العربان والمماليك في صدام مستمر وعلى فترات إلى نهاية هذه الدولة فقد عاثوا فساداً وإخلاقاً بالأمن باعتدائهم على الناس والعباد في النهب والسلب⁽¹²⁾، كان من أهم هذه القبائل في مصر قبيلة بني ثعلب (الجعافرة) وهي من أقوى القبائل في صعيد مصر، وأول من واجه المماليك في بداية دولتهم، أيضاً من القبائل في الصعيد قبيلة هواره وفي بلاد أسوان قبائل بنو هلال أما في الجيزة والبهنسا فكانت قبائل لواتة وفي الشرقية والأسكندرية بنو جذام وبأخميم بنو جهينة وغيرها من القبائل الكثيرة⁽¹³⁾، أما في بلاد الشام فأشهر القبائل بنو ربيعة ومنهم آل الفضل في حمص وآل علي في مرج دمشق وغطتها وفي حوران بنو زبيد وبنو كلاب في أطراف حلب والروم أما في الجزيرة آل بشار وفي حماه بنو عقبة وغيرها من القبائل⁽¹⁴⁾ وقد كان أول صدام من بني ثعلب والمماليك في عهد المعز أيبك انتهى بهزيمة العربان في عام (651هـ/1253م)، ومن تمردهم في عام (699هـ/1300م) استغلوا فرصة غزو غازان وامتنعوا عن دفع الخراج وأعلنوا الثورة ما زاد من شوكتهم في الصعيد⁽¹⁵⁾ إلا أن افتقارهم للنظم والمهارة الحربية أمام المماليك لم يمكنهم من

الصمود طويلاً، ففي عهد الظاهر بيبرس نهب عربان الصعيد البلاد وكانت أعدادهم ثلاثة عشر ألفاً فجرد السلطان منتي فارس لمواجهتهم فكسر شوكتهم ونكّل بهم⁽¹⁶⁾، بل إن الأمر لم يقف على هذا إذ أن السلطان بيبرس الجاشنكير⁽¹⁷⁾ أصلح بينهم في الاختلاف الذي حصل سنة (700هـ/1301م) بين عرب البحيرة الذي أفنى خلقاً كثيراً فأجمع السلطان على إحضارهم بالأمان وتحديد قواعدهم وتجريدتهم من الجمال والأغنام وإقامة الصلح بينهم، ولم يمنهم هذا من العودة إلى فسادهم في الوجه القبلي وقطعهم للطرقاقت واقتحامهم المدن وأخذ تجارتها إضافة إلى الغرامة التي وضعوها على كل شخص إلى أن جرد إليهم السلطان العسكر، فقتلوا وأسروا وحصلوا على أموال ومواشي لا حصر لها وتركوا بلاد الصعيد خاوية إلا من النساء والأطفال⁽¹⁸⁾. ومن تهديدهم للاقتصاد أنهم في أحيان كثيرة يمتنعون عن دفع الخراج والضرائب كما حدث في عهد السلطان الناصر محمد سنة (713هـ/1313م) إضافة إلى نهبهم للغلال وسرقة المواشي، ومن عظيم طغيانهم أنهم أغاروا في سنة (801هـ/1398م) على المدن الكبرى، الإسكندرية، والقاهرة، ومن شدته أنهم فرضوا على تجارها أموالاً كما الضريبة التي تجبها الدولة من أهل الذمة، وخطفوا كل ما نالته أيديهم بما في ذلك عمائم الناس وكسوتهم⁽¹⁹⁾.

إلا أن هذا حالهم المستمر ففي سنة (825هـ/1422م) كثر فسادهم وقطعهم الطرقاقت وإحراقهم البلاد وجعلها خراب، لا زرع فيها ولا أغنام إلى أن حُمِلت إليها المؤن من القاهرة⁽²⁰⁾، غير أن عاصمة البلاد نفسها لم تنج منهم ومن شرهم فقد أغار العربان على أطراف القاهرة

نهبوا الأمراء والفقهاء والتجار في الأسواق ولم يدعوا لفتيه خيلاً ولا لتاجر قماش ولا بضائع حتى امتنع البيع وارتفعت الأسعار وما كان من السلطان إلا أن قرب إليه مشايخ العريان وزاد في عطاياه لهم ليأمن شرمهم ويدفع بلاهم وعبتهم في الأمن والطرق⁽²¹⁾ ومع ذلك لم يهدأ لهم بال حتى نهاية عصر سلاطين المماليك، فعندما ضعف شأنها في أواخر أيامها أخذوا يرددون: "أن مصر ما بقي بها من الجند إلى قليلاً وزاد طمعهم في حق الترك" فما كان من السلطان قايتباي إلا أن جرد جنده سنة (893هـ/1488م) يتجولون بسيوفهم على الخيول ردعاً لأذاهم في كل يوم أحد وأربعاء⁽²²⁾.

ومع ذلك فإن شوكة العريان لم تنثن وبالرغم من أن حركاتهم بدأت في شكلها السياسي في حق الحكم وإنكارهم للمماليك إلا أنها اتخذت صورتها الاقتصادية فيما بعد من فساد بأشكاله وذلك بنهب الغلال وسلب المواشي وخطف العمائم إلى أن وصل بهم الحال لعدم دفع الضرائب والخراج المستحقة عليهم وظلوا كذلك طوال عصر المماليك سبباً واضحاً للفتنة وعدم الاستقرار⁽²³⁾.

هذا من جانب ومن جانب آخر فقد كان لسيطرتهم وتواجدهم على طرق الحج والتجارة الأثر الكبير على الواقع التجاري إذ أمدّ هؤلاء البدو في بلاد الشام كل من المماليك والمغول بالاحتياجات الحربية، ولعدم ضمان مكرهم فقد قربتهم السلطة المملوكية قدر الإمكان وعفت عن أمرائهم الهاربين، وبناء على المصلحة الخاصة للعريان فقد شكلوا جبهة داخلية تعين السلطة المملوكية على الأعداء وبالمقابل حصلوا على أقطاعات ومنح وهدايا وتحسنت تجارتهم وأهمها تجارة الخيول، وأوكلت إليهم الدولة المملوكية مهام عدّة كانوا على درجة من الثقة بها

ضد الخطر المغولي، وكان ينبع ذلك من مصلحة خاصة بأن الضرر يعم على الجميع ولا يستثني أحد، وقد وصل العربان في بلاد الشام إلى درجة عالية من الغنى جراء وقوفهم إلى جانب المماليك وحصولهم على المنح وازدهار تجارتهم⁽²⁴⁾. ومن ذلك يتبين أن العلاقة ما بين الدولة المملوكية والعربان لم تكن صدامياً بل كانت نفعية، فالسلطين استخدموا العربان كقوات غير نظامية لحماية الطرق مقابل إقطاعيات، ولكنها كانت تتقلب إلى ثورات بمجرد شعور العربان بضعف السلطة أو زيادة الضرائب.

وتؤكد المصادر المملوكية المعاصرة هذه الفرضية؛ حيث يذكر المقرئ في كتاب السلوك أن أعمال قطع الطرق من قبل العربان أدت مباشرة إلى تفشي الخوف بين التجار وامتناع الجالب عن سوق البضائع للأسواق الحاضرة⁽²⁵⁾

ويتضح من مقارنة هذه الحالة بالحروب الخارجية أن الأخيرة كانت تدور في جبهات حدودية محددة وتغور نائية، بينما ضربت ثورات العربان الحواضر وقلب المسارات التجارية الداخلية، وهو ما جعل أثرها الهيكلي على اقتصاد الاسواق اليومية أشد فتكاً واستدامة⁽²⁶⁾. كما يظهر ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة عند رصده لمصادرة حركة الأموال والغلاء المصاحب لتلك الاضطرابات والخطوط التجارية المتعطلة جراء تجريد حملات القمع المتلاحقة⁽²⁷⁾

ثانياً: الحروب:

كانت طبيعة الحكم المملوكي طبيعة عسكرية فنشأتهم وتأسيسهم وأساس قيامهم كانت الحرب ومع التحديات التي واجهها المماليك عدت الحرب أساس السياسة وقوامها والمتحكم في طبيعة الحكم إلى حد بعيد واتبع المماليك خلال حكمهم سياسة حربية مستمدة من سياسة حكام

مصر التي بدأت بالظهور منذ عصر الفاطميين ومن ثم استمر الأيوبيون على هذا النهج ولم يحد المماليك عنهم فلم يكن قصدهم سوى اتخاذ مصر قاعدة أصلية في الدفاع عن النهج الإسلامي خاصة أن المماليك كانوا حديثي العهد في إسلامهم ولم يجدوا بداً من السعي والنضال في سبيل الإسلام وكيانه، واتخاذهم مصر قاعدة للدفاع عن هذا الكيان من خطر الصليبيين الذين لم يستطع الأيوبيون أن يقطعوا دابرهم وطردهم المماليك من الشرق كله، والخطر الأكبر الذي تمثل بالمغول الذين اجتاحتهم العالم من آسيا إلى أوروبا وفي طريقه إلى إفريقيا والمحيط الأطلسي فهزمهم المماليك شرَّ هزيمة وأوقفوا توغلهم بعيداً عن إفريقيا وقد كان لهذه السياسة وقع على الاقتصاد المملوكي بين نفع وضرر في فترات متباعدة ومنها:

1- الحرب مع الفرنجة الصليبيين:

لقد كانت الحروب الصليبية أداة للرعب والتخريب أينما حلت وخاصة في بلاد الشام وحيثما وقعت حلَّ القحط والفساد⁽²⁸⁾، ونتيجة للضعف والتفكك الذي حل بالصليبيين في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي وخسارتهم للحصون والممتلكات حافظوا قدر الإمكان على ثلاث مدن رئيسية أنطاكية وطرابلس وعكا وغيرها من المدن. إلى أن أخذ راية الجهاد ضدهم الظاهر بيبرس البندقداري، واستولى على عدد كبير من المدن والمعازل الصليبية وتوجّه باستيلائه على أنطاكية سنة (667هـ/1268م).

إذ لم يتهاون المماليك في الحرب ضدهم وإسقاط المدن والحصون واستعادتها⁽²⁹⁾، ومن بعد أنطاكية كانت مدينة طرابلس في سنة (688هـ/1289م) التي سقطت بين يدي السلطان المنصور قلاوون (689-693هـ/1290-1293م) ثم تلتها مدينة بيروت وغيرها من المدن الساحلية، إذ لم يترك المماليك الوضع يسير وفقاً لأهواء الصليبيين بل عملوا على استعادة كل

ما تم استلابه وانتزاعه منهم بالقوة واغتنام الفرص في هذا المسعى ومنه الصراع القائم بين الصليبيين أنفسهم الذي قاده السلطان خليل بن قلاوون⁽³⁰⁾ لاستعادة مدينتي عكا وصور في سنة (690هـ/1291م) وتنظيف الساحل الشامي منهم. وعلى الرغم من حدة هذه الصدمات العسكرية واستعادة الحواضر الساحلية، إلا أن الأثر الأعظم امتد إلى البنية الاقتصادية من خلال سياسات الحصار التجاري التي فرضها الغرب، والتي واجهتها الدولة المملوكية بحذر لحماية قوافلها وأسواقها ، ونتيجةً لاستمرار هذا الاستهداف التجاري، ما كان من الملك لوزجنان إلا أن أعد في سنة (767هـ/1365م) حملة على الإسكندرية اجتاحت البيوت والمساجد والخانات والأسواق والمتاجر وعاثوا فساداً بالبلاد والعباد وأخذوا معهم قدراً كبيراً من البضائع والأسرى ولم يكتف الصليبيون بهذا بل اتخذوا من قبرص مركزاً لشن هجماتهم على التجار الأوروبيين اللذين وصلوا تعاملهم مع مصر والشام وظل الوضع هكذا إلى أن وصل إلى الحكم السلطان الأشرف برسباي (825-841هـ/1422-1438م) الذي أخذ على عاتقه وضع حد لملوك قبرص والقضاء على القرصنة فأرسل ثلاث حملات في سنة (827هـ/1424م)⁽³¹⁾ وفي سنة (828هـ/1425م) وسنة (829هـ/1426م) استطاع من خلالها أن ينزل الهزيمة بملك قبرص ويحتل الجزيرة ويأسر حتى ملكها جانوس، في موقعة خيروكيتا⁽³²⁾، وقد تكوّن بسبب هذه الحروب اتصال تجاري خطه السفن المحملة بالجنود والعائدة ببضائع الشرق المختلفة التي أدت إلى ازدهار أوروبا وعلى رأس مدنها جنوة وبيزا والبندقية ومرسيلية⁽³³⁾، فقد أكدت المعاهدات التي أبرمت بين الطرفين على أمن التجار في البلاد وتمتعهم بالحرية الشخصية والتجارية إضافةً إلى تأمين التاجر على حياته وماله وتجارته في حياته والتأمين على ممتلكاته بعد وفاته فيها، وقد أشارت المصادر إلى عقد سلاطين

الممالك الكثير من الاتفاقيات التجارية مع حكام الفرنج في الشام لزيادة التبادل التجاري وتنظيم العلاقات بين الطرفين والمبالغة بالاهتمام في توفير جميع سبل الراحة لهم⁽³⁴⁾، وبالتالي أدت هذه المعاهدات والامتيازات التي منحت لها إلى تطور العلاقات التجارية بين مصر وتجار المتوسط غير المسلمين وأرست عنصراً هاماً في معاهداتها إعطائها الحق بإقامة فندق للتجار وذلك في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ومن أهم بنود هذه المعاهدات أنها لا تضر الإسلام والمسلمين، إضافةً إلى شروط التجار وضعت حدود الأعمال التي تحت القوانين الإسلامية ومن أهم هذه المعاهدات التي عقدت مع البندقية في القرن الثالث عشر ومن بعدها ست معاهدات في القرن الرابع عشر وثلاثة في القرن الخامس عشر، وما يدل ذلك إلا على ازدهار التجاري في تلك الفترة التي لم تؤثر عليه الحرب بين الدولتين، ولم تكن الميزات الفندقية والمعاهدات البندقية سوى أداة سلمية لإبعاد الخطر الصليبي وتحويله من الإسكندرية إلى القسطنطينية ولا ننسى دور التجار المسيحيين وخاصةً الجنوبيين في توفير العناصر الأساسية من بشرية ومعدات ومعادن للدولة المملوكية لمواجهة العدوان الصليبي متحدين بذلك وأمر البابا، فقد كانت الأداة الاقتصادية ذات وزن كبير في إدارة العلاقات، فبعد الهجوم على الإسكندرية سارعت كل من البندقية وجنوة والجمهورية الإيطالية الأخرى لتؤكد عدم اشتراكها وما دفعها إلى ذلك أن الامتيازات لرعاياها لم تكن ثابتة ولا مطلقة تتأثر بالعلاقات الدولية وفي الحرب تغلق الفنادق ويسجن القناصل فكان ذلك كافياً للوساطة لدى السلطة المملوكية في إعادة الامتيازات وانتظام التجارة معهم⁽³⁵⁾.

2- الحرب مع المغول:

شكل الغزو المغولي للخلافة العباسية في بغداد وسقوطها سنة (656هـ/1258م) نقطة تحول في المنطقة ككل، ومصدر تهديد للعالم العربي والإسلامي الذي غلب عليه التجزئة والضياع، فقد كانت سيطرة المغول قاسية على العرب المسلمين في بلاد الشام وأشد وقعاً من المد الصليبي إذ أنهم عاثوا فساداً من تخريب وتدمير ونهب كونهم أناس لا حضارة لهم⁽³⁶⁾، إلى أن اصطدموا بالقوة المملوكية التي استطاعت إيقاف هذا الزحف قبل امتداده لمصر في معركة عين جالوت سنة (658هـ/1260م) التي كانت المفصل الذي غير التاريخ العربي الإسلامي وحفظ مصر وحرر بلاد الشام تحت سلطة الدولة

المملوكية⁽³⁷⁾، إلا أن هذا الخطر عاد إلى بلاد الشام بين الحين والآخر آملين في امتلاكها ولكن حنكة وشجاعة السلطان الظاهر بيبرس وخلفائه ردت محاولاتهم خائبة⁽³⁸⁾، فقد ظهرت بسالته في معركة الأبلستين عام (675هـ/1277م) إذ استتجد أمراء السلاجقة بالظاهر بيبرس لتخليصهم من المغول في بلاد الروم الذين تزايدت أطماعهم في كل من مصر وبلاد الشام، وانتهت هذه المعركة بدخول بيبرس قيسارية وهزيمة للمغول، وتمت الخطبة باسمه⁽³⁹⁾، ولم تنتهي أطماعهم عند هذه الهزيمة فقد استمر خلفاء بيبرس على نهجه وانتصر السلطان المنصور سيف الدين قلاوون عليهم في معركة حمص الثانية عام (680هـ/1280م) وثبت أركان الدولة المملوكية وأوقف محاولات المغول في السيطرة على بلاد الشام⁽⁴⁰⁾، وعلى نفس الخطأ أكمل السلطان محمد بن قلاوون مسيرته في الوقوف بوجه أطماع المغول كما حدث في معركة حمص الثالثة عام (699هـ/1299م) فقد كانت هذه المعركة فاصلة في تاريخ المماليك

أمام المغول في بلاد الشام والتي سمحت لهم بالدخول إلى دمشق⁽⁴¹⁾، إلا ان تواجدهم بها لم يدم طويلاً فقد عمل السلطان محمد بن قلاوون على تدمير الجيش المغولي وسطرّ نهاية أمل المغول في غزو مصر وبلاد الشام في معركة شقحب عام (702هـ/1303م) التي عززت مكانة السلطان محمد بن قلاوون بصفته حامٍ للعالم العربي الإسلامي⁽⁴²⁾، وقد تكلم هذا النصر العظيم في صلح عام (723هـ/1323م) الذي أنهى الحروب والنزاعات بين المماليك والمغول وكان سبب رضوخ المغول لهذا الصلح الهزيمة التي حلت بهم وإسلام بعض سلاطينهم إضافةً إلى أوضاعهم الداخلية المتوترة⁽⁴³⁾، غير أن هذه الهجمات التي توالى على الأراضي العربية الإسلامية من قبل المغول كان لها وقعها على الحياة العامة والتجارة على وجه الخصوص، فقد أثرت الحملات المغولية بشكل سلبي على التجارة الداخلية في مراكزها الأساسية كحلب ودمشق وحماه، إلا أن الخط التجاري من العراق إلى عكا لم يتأثر بها⁽⁴⁴⁾، فعند توجه غازان من حمص إلى دمشق تعطلت الأحوال وأصاب تجارها وأهلها الويلات، اللذين خرجوا من المدينة إلى الجبال ومصر وفرض على من بقي غرامات لا طائل لها، كل سوق بحسب تجارته⁽⁴⁵⁾، ولم يكتمل بذلك من نهب وسلب إنما زاد الوضع سوءاً في الأسواق من تعطل الحركة وقلة البيع والشراء وخسارة الأموال الداعمة للتجار إلى أن نادى نائب دمشق بعد خروج غازان إلى فتح تجارها دكاكينهم⁽⁴⁶⁾، ولم يقف الضرر على حملة غازان إنما كان للبلاد نصيب آخر من حملة

تيمور لنك⁽⁴⁷⁾ وكانت حلب أول المدن وأكثرها دماراً وخراب، فقد تعرض سكانها للقتل والتهجير والنهب واندثرت أسواقها التجارية ومعالمها من بعد إنهاكها شهراً كاملاً، ومن بعدها توجه إلى دمشق وتعطلت أحوالها وبطلت الأسواق وغرم التجار والناس أموال كبيرة⁽⁴⁸⁾، ولم ينته الوضع على مصادرة أموال التجار ونهب الأسواق أنما أضرمت النار بها وبذلك ما ذكره الصيرفي بقوله: "ولم تزل النار تأكل ما يليها، وتقني ما يشعل ويقلها، إلى أن شملت على دورها ومدارسها، وعملت على أسواقها ومجالسها، فكانت تكون كنار القيامة وقودها الناس والحجارة"⁽⁴⁹⁾. وقد زاد من جورهم اعتدائهم على القوافل التجارية الذي أضعف المراكز التجارية وعطل الطرق القادمة من شرق آسيا إلى البحر المتوسط ومن الشمال إلى مصر⁽⁵⁰⁾، وبازدياد هجماتهم اتجهت الانظار عن حلب مركز التجارة إلى أرمينية التي ساعدها على الازدهار تحريم البابوية التعامل مع التجار العرب المسلمين بأراضيها وعدم تزويدهم بالسلع، ومصادرة سفنهم وبضائعهم، أضاف إلى ذلك تأمين المغول لطرق التجارة وتشجيعها داخل بلادهم في عهد غازان وتخفيض الضرائب ناهيك عن غزوات المغول للمناطق المجاورة لأراضيهم والتي فتحت طريقاً آخر للتجارة وقللت من أهمية بلاد الشام⁽⁵¹⁾.

وقد أثرت الحروب بين المغول أنفسهم على تنشيط تجارة الرقيق في بلاد الشام ومصر وعصر سلاطين المماليك للتجار بالاتصالات وعقد المعاهدات لجلب العبيد⁽⁵²⁾، وفي الجانب الآخر من تأثير الحروب بين المماليك والمغول أنه في فترات الهدوء اتسع النشاط التجاري بين

القارتين الأوروبية والآسيوية وتشكل طريقين، الأول يسير من البحر الاسود والثاني من خليج الإسكندرونة⁽⁵³⁾ إلى تبريز⁽⁵⁴⁾ وهرمز⁽⁵⁵⁾ الذي برزت أهميته في جذب التجار المسيحيين عن طريق حلب وشمال بلاد ما بين النهرين والذي كان له دوره الكبير في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، وذلك لتحول التجار إليه بدلاً من العبور في أراضي سوريا ومصر تجنباً للمكوس الباهظة التي فرضتها الدولة المملوكية، وقد نشأت الكثير من المستعمرات والمراكز التجارية في غرب آسيا والتي استوطنتها الجاليات الإسلامية في موانئها بقصد التجارة، وقد أدى التبادل التجاري بين شرق آسيا وغربها إلى انتشار المنتجات وأهمها الحديد الخام والمنسوجات الحريرية المنقوشة⁽⁵⁶⁾.

3- الحروب مع الدول المجاورة:

أ- الحرب مع البرتغال:

شكلت البرتغال قوة بحرية في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي⁽⁵⁷⁾، وبعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح في عام (904هـ/1498م) الذي شكل المحور في تغير القوى على أرض الواقع. وأنشأت عقب وصولها إلى الهند مراكز تجارية مسلحة واحتكروا تجارة الشرق ببسط نفوذهم العسكري والتجاري على سواحل البلاد، وقد كانت غاية البرتغاليون واضحة في فتح أسواق جديدة والتخلص من الرسوم الجمركية التي فرضتها الدولة المملوكية في مصر وبلاد الشام، وضرب احتكار البندقية والبحث أكثر في استحوادهم على معلومات جغرافية

إضافية وأهميتها في النهضة الأوروبية، ناهيك عن إكمالهم خطا الصليبيين في ضرب المسلمين وإعادة الروح المسيحية، ولا سهو عن غايتهم الأسمى في القضاء على الدولة المملوكية وتدمير بحريتها التجارية⁽⁵⁸⁾، فقد ألحقت العسكرية البرتغالية بالغ الضرر بها من نهب وسلب وتدمير ما أثر على تجارة التوابل والسلع في مصر والشام التي نهضت ونشطت على حسابها التجارة البرتغالية في الهند، وقد أدرك السلطان قانصوه الغوري مدى القوة التي وصلت إليها البرتغال ومدى تأثيرها على البلاد، فأرسل أسطولاً في سنة (910هـ/1504م) حمل معه أمراء هنود ومسلمين إلى الحج إضافةً إلى السلع الهندية والتوابل إلا أن هذه السفن قد تعرضت لها السفن البرتغالية، رداً على هذا الفعل أرسل السلطان الغوري أسطولاً آخر في عام (913هـ/1507م)⁽⁵⁹⁾، استطاع من خلاله قتل القائد البرتغالي وإلحاق الهزيمة بهم، إلا أنه خلال استراحة الأسطولين المملوكي والهندي في جزيرة ديو⁽⁶⁰⁾ استغل القائد البرتغالي الوضع وقام بتدميرهم في سنة (914هـ/1509) الهزيمة التي أفقدت السلطان الغوري مصادره المالية وأضعفت كيان الدولة المملوكية وقللت وصول السلع الشرقية إلى مصر وبلاد الشام وما يرافقها من عدم وصول التجار الأجانب⁽⁶¹⁾، وحرمت السلطان المملوكي من ثلثا الربح عن كل رحلة عدا عشرين بالمئة من قيمة الصادر والوارد وفقدت بذلك مصر والبلاد العربية والشرق الأوسط مورداً عظيماً بمرور تجارة الهند في جدة واليمن عن طريق البحر الأحمر إلى أوروبا⁽⁶²⁾، وقد كان تعامل الداخل مع هذه المتغيرات عكسياً وزاد الأمر سوءاً بأخذ نائب جدة من تجار الهند العشر المثل عشرة أمثال، فامتعت التجار من دخوله، كذلك الحال مع مينائي الإسكندرية ودمياط من كثرة الظلم والجور الذي تعرض له التجار، فقلّت بذلك السلع والأصناف التي تأتي

إلى البلاد منهم ما أضر بالتجارة الداخلية والأسواق ولم يسلم تجار البلاد من جور السلطان الذي جدد المكوس وصادر أموالهم وقرر على بيع الغلال قدراً معلوماً على كل أردب وقد كانت جميع البضائع في أيامه غالية جداً نتيجةً لما سبق وللزغل والغش الذي طال العملات المالية⁽⁶³⁾.

ب- الحرب مع العثمانيين:

أدى توسع الدولة العثمانية في الجزيرة الفراتية وامتداده في بلاد الشام والعراق والبحر المتوسط والأناضول ليصل إلى المحيط الهندي إلى تحول الإمارات الفاصلة بين الدولتين لساحات صراع خاصةً أن العثمانيين سيطروا على طريق التجارة وعلى المواد الخام وعملوا على إضعاف طاقة الممالك العسكرية عبر قلة شراء العبيد من أسواق البحر الأسود ونقلها إلى مصر، نشبت على إثر هذه المتغيرات صدامات بين الدولتين ما بين (888-890هـ/1483-1485م) استطاع السلطان خلالها الدفاع عن أراضيهِ من الاعتداءات العثمانية والحاق الهزيمة بها ثلاث مرات ما بين أعوام (891-896هـ/1486-1491م) الذي بحلوله عقدت اتفاقية سلام بين الطرفين⁽⁶⁴⁾، غير أن هذه الأحوال التي تعرضت لها البلاد أثرت على أوضاعها وأصبحت سيئة فأنهكت مدينة حلب من كثرة الضرائب وأخذ أموال التجار في كل تجريدة على عدو ووقع على كاهل مدينة دمشق تحمل عبئ فساد الجنود المماليك العائدين من الحملة العسكرية الأخيرة، فكان لهم اليد الطولى في نهب وسرقة ودمار وفساد، وقد تداعى النظام الداخلي وأصبح المماليك الجلبان عنواناً للشر والعدوان ضد أهالي البلاد ناهيك عن الحرب مع العثمانيين التي أرهقت خزينة الدولة وأثرت على اقتصادها، فقد أصاب التجارة انهيار ملحوظ نتيجة تكاليف الحملات العسكرية وجور العثمانيين في فرض الضرائب من حدود بلاد الشام

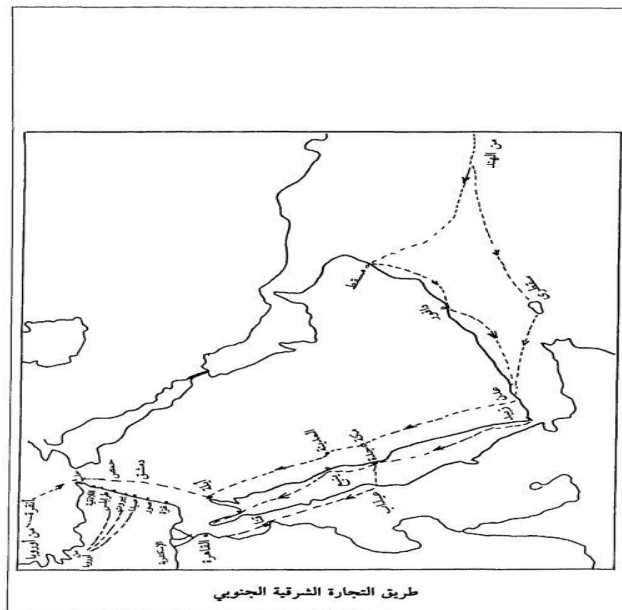
على الحاصلات والمنسوجات والماليك، وعلى الرغم من انهيار الاقتصاد المملوكي إلا أن السلطان قايتباي أخذ يجمع الاموال من الأوقاف لتهدئة الجلبان فقطع بذلك الأرزاق عن عامة الناس واضطربت الأحوال وزادت سوءاً وآلت إلى الخراب وكان المحرك له قلة النظام في الجباية بالدولة⁽⁶⁵⁾، ولم تكن هذه المناوشات التي حصلت بين الدولتين إلا تمهيداً لشيء حتمي وضحت معالمه عندما امتدت حدود الدولة العثمانية إلى أطراف الدولة المملوكية، وأظهرت الدولة العثمانية رغبتها في التوسع وتأمين أطراف حدودها، وحصل الالتقاء الحاسم بينهما في معركة مرج دابق سنة (922هـ/1516م)⁽⁶⁶⁾.

التي سطرت بين طياتها هزيمة المماليك وجعلت أوضاع البلاد في اضطراب متزايد، فقام البدو بنهب القرى وقتل الفلاحين وعدد لا يحصى من التجار والجند رافقه غضب المماليك الجدد اللذين لم يكونوا ضلعين في القتال وعمدوا إلى حرق الأسواق التجارية لاسيما التي وجدوا بها رعايا أجنبية ومنها أسواق الروم بحجة أنهم أعوان للعثمانيين، وصل الضرر الكبير بسكان القاهرة بعد أن علموا بامتداد الزحف العثماني من بلاد الشام إلى مصر ورست مراكب عدة لهم في ثغر الإسكندرية⁽⁶⁷⁾، وبعد مقتل السلطان الغوري استلم السلطان الأشرف طومان باي⁽⁶⁸⁾ الحكم في وضع لا يحسد عليه كانت الدولة في أقصى درجات انحلالها وتهالكها، فقد عم الفساد واستشرى في كيانها ولم يعد هناك أمل في إعادة الحياة لها والذي تمثل في معركة الريدانية سنة (922هـ/1517م) وبخبر التحام الجيشين في هذا الموقع لجّت التجار في دعر تنقل أموالها وامتعتها من الدكاكين في الأسواق ونقل الناس قماشهم إلى الترب والزوايا والمزارات وبيوت العوام علّها تسلم إلا أنه عندما دخل العثمانيون البلاد وتم لهم النصر قاموا بنهب الغلال

والقمح من الطواحين وارتفع الخبز من الأسواق ولم تسلم الجوامع والمدارس والمزارات من بطشهم⁽⁶⁹⁾، غير أن السلطان طومان باي لم يستسلم وظل يقاوم العثمانيين في جهد مستميت ضدهم ويقاقل بشكل حرب عصابات من أجل شل حركتهم إلى أن وثق بمن هم ليسوا أهلاً للثقة وألقي القبض عليه وشنق على باب زويلة⁽⁷⁰⁾، وهكذا انتهى حكم دولة المماليك بعد صراع دام ثمانية أشهر من الاحتضار، وتغير بهذا الحدث خارطة الشرق الأدنى الإسلامي من جنورها⁽⁷¹⁾.

خاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تلخص أثر الحروب والتمردات على التجارة الداخلية، فقد أثبتت أن الاضطرابات الداخلية وفي مقدمتها ثورات العربان كان لها وقعها التخريبي على حركة الأسواق وذلك في قطع الطرق ونهب السفن مما رفع كلفة السلع ونشر حالة من انعدام الأمن التجاري، كما ساهمت الحروب الخارجية في تمزيق الشريان التجاري المتبادل، فقد دمر الغزو المغولي الحواجز التجارية في بلاد الشام وشلت الغارات الصليبية الموانئ في المتوسط في حين تمكن المد البرتغالي من خنق التجارة وتجفيف منابع السلع في الأسواق، مما دفع السلطة المملوكية لوسائل اقتصادية قسرية لتمويل الجيش وذلك في فرض المكوس الجائرة واحتكار السلع الأساسية إضافة إلى إفساد عيار العملة مما أحدث تضخم جامح قضى على القوة الشرائية والتاجر المحلي معاً، غير أن هذا الانهيار التجاري الداخلي في أواخر العصر المملوكي لم يكن وليد عامل خارجي مفاجئ بل نتيجة تراكمية لبيئة داخلية هشمته التمردات وثورات العربان عجزت معها الدولة عن حماية أسواقها وقوافلها.





● نقلًا عن الحركة العالمية ... لعبد عاشور *

(73)

الهوامش:

1. مبارك (علي باشا): الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر، ط1، 1888م، ص52.
2. عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة، القاهرة، 1992م، ص9.
3. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص84.
4. عاشور: العصر المماليكي، ص336.
5. سيف الدين قطز: الملك المظفر قطز بن عبد الله سيف الدين المقري، السلطان الثالث من ملوك الترك، خلع المنصور علي بن أيبك من السلطنة واستلم سنة (657هـ) قتل

- سنة (658هـ). الصفدي (خليل بن أيبك ت764هـ): الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000م، ج24، ص189؛ ابن إياس (محمد بن أحمد): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح: محمد مصطفى، دار إحياء الكتب العلمية، 1972م، ج1، ق1، ص303-308.
6. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص68.
7. ابن إياس: بدائع الزهور، ج2، ص335.
8. عاشور: العصر المماليكي، ص336.
9. ابن إياس: بدائع الزهور، ج3، ص332-364.
10. عاشور: العصر المماليكي، ص337.
11. القلقشندي (أحمد بن علي ت756هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب الخديوية، القاهرة، 1914م، ج4، ص68؛ المقرئ: البيان والأعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تر: فوستنفلد، ف، دراسات غوتنغن، فاندنهورك، 1847م، ص4-10.
12. عاشور: المجتمع المصري، ص61.
13. المقرئ: البيان والإعراب، ص17، 24، 36.
14. القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص203، 243.
15. مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية، بيروت، 1972م، ص326.
16. ابن عبد الظاهر (محي الدين ت692هـ): الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تح: الخويطر، الرياض، ط1، 1976م، ص51.
17. السلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير السلطان الحادي عشر من سلاطين المماليك تولى السلطنة بعد السلطان محمد بن قلاوون سنة (708هـ) إلى أن توفي سنة (709هـ). ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص48-51.

18. المقرئزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، تح:محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ج2، ص346؛ العيني (محمود بن أحمد ت855هـ): عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان حوادث سنة 699-707هـ، تح: محمد أمين، الهيئة المصرية، دم، 1992م، ص177، 174، 122.
19. عاشور: المجتمع المصري، ص61.
20. المقرئزي: السلوك، ج7، ص53.
21. ابن إياس: بدائع الزهور، ج2، ص342، 335، 324.
22. ابن إياس: بدائع الزهور، ج3، ص253.
23. عاشور: العصر المماليكي، ص329، 330.
24. إسماعيل(اكتمال): الحملات المغولية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على بلاد الشام، دار رسلان، دمشق، 2008م، ص243-247.
25. المقرئزي: السلوك، ج2، ص347.
26. المقرئزي: البيان والأعراب، ج51، ص47.
27. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج8، ص118-122.
28. المطوي(محمد العروسي): الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامي، دم، 1982م، ص169.
29. الحسين(خليل): العصر العباسي الرابع تاريخ المماليك، منشورات جامعة حمص، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2017م، ص116-117.
30. عاشور: أضواء جديدة، ص50-57.
31. المطوي: الحروب الصليبية، ص164-165.
32. علي(علي السيد): العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الإسكندرية، ط1، 1996م، ص54-79-80.

33. مصطفى(نادية محمود): العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996م، ص49-51.
34. مصطفى: العصر المملوكي، ص17.
35. الصلابي(علي محمد): دولة المغول والتتار بين الانتشار والانكسار، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2009م، ص406.
36. ابن طولون(محمد بن علي ت 953هـ): اعلام الوري بمن ولى نائباً من الأتراك بدمشق والشام الكبرى، تح: عبد العزيز خطاب، مطبعة جامعة عين شمس، 1973م، ص8؛ الصياد(فؤاد عبد المعطي): المغول في التاريخ، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م، ج1، ص320.
37. المقريزي: السلوك، ج2، ص105-107.
38. المقريزي: السلوك، ج2، ص142-150.
39. المقريزي: السلوك، ج2، ص317-324.
40. ابن كثير(إسماعيل بن عمر ت774هـ): البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ط7، 1988م، ج14، ص23-26.
41. ابن آبيك الدواداري(أبي بكر بن عبد الله ت736هـ): كنز الدرر وجامع الغرر، تح: هانس رويمر، المعهد الألماني، القاهرة، 1960م، ج9، ص308-315.
42. العريني(الباز): المغول، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص262-300.
43. ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص9-16.
44. ابن آبيك: كنز الدرر، ج9، ص31، 32.
45. تيمور لنك: قائد عسكري مغولي تركي، ومؤسس الإمبراطورية التيمورية، سعى لإعادة إحياء إمبراطورية جنكيز خان تحت راية الإسلام، اجتاحت جيوشه آسيا الوسطى وإيران والعراق والشام وصولاً إلى الأناضول والهند ولد سنة(736هـ) وتوفي سنة(807هـ). عبد

- الحكيم(منصور): تيمور لذك إمبراطور على صهوة جواد، دار الفكر العربي، دمشق، د.ت، ص54، 191.
46. ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق2، ص598-613.
47. الصيرفي(علي بن داود ت 825هـ): نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تح: حسن حبشي، دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، 1971م، ج2، ص90.
48. ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص83.
49. إسماعيل(اكتمال): الحملات المغولية، ص352.
50. الفلقشندي: صبح الأعشى، ج14، ص72-74.
51. خليج الاسكندرونة: يقع بالقرب من مدينة أنطاكية على ساحل البحر المتوسط يربط سويس وحلب. أبي الفداء: تقويم البلدان، ص255.
52. تبريز: هي أشهر مدن أذربيجان، وهي مدينة عظيمة وقاعدة مملكة التتار وبها يجتمع التجار من كل مكان. أبي الفداء: تقويم البلدان، ص401.
53. هرمز: مدينة وميناء شهير يقع على البر الرئيسي في منطقة كرمان هرمز القديمة، وهي ميناء بلاد الهند والسند ومجمع للتجار من كل مكان. أبي الفداء: تقويم البلدان، ص339.
54. حمدي(حافظ أحمد): الدولة الخوارزمية والمغول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1949م، ص299-303.
55. مصطفى: العصر المملوكي، ص139، 138.
56. طقوش: تاريخ الممالك، ص550-552.
57. الزبيدي: العصر المملوكي، ص186-188.
58. جزيرة ديو: تقع في بحر الهند المعروف ببحر العرب قبالة مدينة كبايت في إقليم تجرات بالهند من جهة الجنوب، وهي منطقة استراتيجية تربط طرق التجارة البحرية في المحيط الهندي. أبي الفداء: تقويم البلدان، ص354.

59. البهجي(إيناس حسني): دولة المماليك البدائية والنهاية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015م، ص316.
60. حسين(عبد الله): المسألة الهندية، مؤسسة هنداي، المملكة المتحدة، د.ت، ص101.
61. ابن إياس: بدائع الزهور، ج5، ص89، 90.
62. طقوش: تاريخ المماليك، ص 485-491.
63. نافع(عيثاء أحمد): العلاقات العثمانية المملوكية، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2005م، ص147، 148.
64. معركة مرج دابق: هي مواجهة حاسمة وقعت في عام(922هـ/1516م) في شمال حلب بين الدولة العثمانية بقيادة السلطان سليم الأول والدولة المملوكية بقيادة السلطان قانصوه الغوري، انتهت بانتصار العثمانيين وهزيمة المماليك ومقتل السلطان المملوكي وذلك بسبب استعمل العثمانيين وسائل دفاعية حديثة وبسبب أيضاً حدوث الانقسامات والخيانات في صفوف المماليك. طقوش: تاريخ المماليك، ص497-502؛ فهمي(نعيم زكي): طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1973م، ص33، 32.
65. ابن إياس : بدائع الزهور، ج5، ص79-82.
66. طومان باي: السلطان الأشرف أبو النصر طومان باي، هو آخر سلاطين دولة المماليك تولى الحكم بعد مقتل السلطان قانصوه الغوري سنة(922هـ)، وتوفي سنة(923هـ).
- ابن إياس: بدائع الزهور، ج5، ص177؛ ابن العماد: شذرات الذهب، مج10، ص161؛ عيسى(صلاح): رجال مرج دابق قصة الفتح العثماني لمصر والشام، دار الكرامة، مصر، ط1، 2021م، ص226.
67. ابن إياس: بدائع الزهور، ج5، ص139-152-156-162.
68. باب زويلة: وضعه القائد جوهر الصقلي عند بناء القاهرة، وكان عبارة عن بابين متلاصقين بجوار المسجد المعروف بسام بن نوح والباب الحالي هو الذي بناه أمير الجيوش

بدر الجمالي وزير الخليفة المستنصر بالله سنة 484هـ. المقرئ (أحمد بن علي ت 845هـ):
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تح: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي،
القاهرة، ط1، 1997م، ج2، ص98.

69. نافع: العلاقات العثمانية المملوكية، ص222، 223.

70. طقوش: تاريخ المماليك، ص550-552.

71. حمدي (حافظ أحمد): الدولة الخوارزمية والمغول، ص350.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

1. ابن إياس (محمد بن أحمد ت 930هـ): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح: محمد مصطفى،
دار إحياء الكتب العلمية، 1972م، ج3، 2، 1.
2. ابن تغري بردي (يوسف): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، بيروت،
ط1، 1992م، ج7.
3. الصفي (خليل بن أيوب ت 764هـ): الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي
مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000م، ج24.
4. الصيرفي (علي بن داود ت 825هـ): نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تح:
حسن حبشي، دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، 1971م، ج1.
5. ابن طولون (محمد بن علي ت 953هـ): اعلام الورى بمن ولى نائباً من الأتراك بدمشق
والشام الكبرى، تح: عبد العزيز خطاب، مطبعة جامعة عين شمس، 1973م.
6. ابن عبد الظاهر (محي الدين ت 692هـ): الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تح:
الخويطر، الرياض، ط1، 1976م.
7. ابن العماد (أحمد بن محمد ت 1089هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب دار
المسيرة، بيروت، ط2، 1979م، ج7.

8. العيني(محمود بن أحمد ت855هـ): عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان حوادث سنة 699-707هـ، تح: محمد أمين، الهيئة المصرية، دم، 1992م.
9. أبي الفداء(إسماعيل بن علي ت732هـ): تقويم البلدان ، دار صادر،(د.ت).
10. القلقشندي(أحمد بن علي ت 756هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب الخديوية، القاهرة، 1914م، ج4،3.
11. ابن كثير(إسماعيل بن عمر ت774هـ): البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ط7، 1988م، ج14.
12. المقرئ(أحمد بن علي ت 845هـ): البيان والأعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تر: فوستفالد، ف، دراسات غوتنغن، فاندنهورك، 1847م.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، تح:محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ج2-7.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تح: محمد زينهم ،مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1997م، ج2.
13. ابن أبيك الدواداري(أبي بكر بن عبد الله ت 736هـ): كنز الدرر وجامع الغرر، تح: هانس رويمر، المعهد الألماني، القاهرة، 1960م، ج9.
- ثانياً: المراجع:
1. إسماعيل(اكتمال): الحملات المغولية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على بلاد الشام، دار رسلان، دمشق، 2008م.
2. البهجي(إيناس حسني): دولة المماليك البداية والنهاية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015م.

3. الحسين (خليل): العصر العباسي الرابع تاريخ الممالك، منشورات جامعة حمص، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2017م.
4. حسين (عبد الله): المسألة الهندية، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، د.ت.
5. حمدي (حافظ أحمد): الدولة الخوارزمية والمغول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1949م.
6. الزيدي (مفيد): العصر المملوكي، دار أسامة، 2009م.
7. الصلابي (علي محمد): دولة المغول والتتار بين الانتشار والانكسار، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2009م.
8. الصياد (فؤاد عبد المعطي): المغول في التاريخ، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م، ج1.
9. طقوش (محمد سهيل): تاريخ الممالك في مصر وبلاد الشام، دار النفائس، بيروت، ط1، 1997م.
10. عاشور (سعيد عبد الفتاح): المجتمع المصري في عصر سلاطين الممالك، دار النهضة، القاهرة، 1992م.
- العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1976م.
- أصواء جديدة على الحروب الصليبية، دار القلم، القاهرة، 1964م.
- مصر والشام في عصر الأيوبيين والممالك، دار النهضة العربية، بيروت، 1972م.
11. عبد الحكيم (منصور): تيمور لنك إمبراطور على صهوة جواد، دار الفكر العربي، دمشق، د.ت.
12. عطاء (زبيدة): بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، دار العلم العربي، القاهرة، ط1، 2013م.
13. العريني (الباز): المغول، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.
14. علي (علي السيد): العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الإسكندرية، ط1، 1996م.

15. عيسى(صلاح): رجال مرج دابق قصة الفتح العثماني لمصر والشام، دار الكرامة، مصر، ط1، 2021م.
 16. فهمي(نعيم زكي): طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1973م.
 17. مبارك(علي باشا): الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر، ط1، 1888م.
 18. مصطفى(نادية محمود): العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996م.
 19. المطوي(محمد العروسي): الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامي، د.م، 1982م.
 20. نافع(غيثاء أحمد): العلاقات العثمانية المملوكية، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2005م.
- ثالثاً : الملاحق

